



فاطمة ناصر

الحدائنة صديقة الأديان لا عدوتها

يتناول الباحثان غريس ديفي وهاينرش شيفر عبر مقالهما (مقدمات نظرية لدراسة الدين في الأزمنة الحديثة) سير العلاقة بين الدين والحدائنة، كيف أن الدين ليس جامداً بل هو في حالة تشكل دائمة، تؤثر به المتغيرات التي حوله. إلا أن هذا التشكل لا يخلو من صراع داخلي بداخل الدين نفسه، حيث يختلف البشر القائلون عليه، فمنهم أكثر تقبلاً للتغيير ويدعو للتكيف والمتغيرات الحديثة، ومنهم أكثر أصولية، يرى مثالية الدين كما جاء وأي تغيير حديث يُعد مصدراً من مصادر التهديد. ولكن كيف نفهم هذه التوجهات الدينية، هذا ما يُحاول المقال الإجابة عنه.

على غيرها من الأقطار. لهذا يصل الكاتبان إلى استعراض لنظرية ثالثة أكثر شمولية من النظرية الأولى والتي كانت خاصة بالنطاق الأوروبي، والنظرية السابق ذكرها والخاصة بالناح الأمريكية. تتبنى النظرية الثالثة، نموذجاً لصامويل ايزنشتات يدعى (الحدائنة المتعددة)، وهي النظرية المقابلة للنظرية الكلاسيكية والتي تعتقد أن للحدائنة شكلاً واحداً يتم تعميمه حول العالم، ففي هذه النظرية يتم التركيز على الاختلافات البيئية والفكرية والتي تجعل لكل حدائنة شكلها الخاص في حيزها المكاني. وهي بذلك تناقض مقولة أن العولمة الأوروبية ستنتشر حول العالم بفعل مقومات الحدائنة وهيمنة السوق. ويفسر هذا ظهور تجمعات من رحم الحدائنة تعارض الكثير من مبادئها: كالحركات المقاومة للاستعمار وهيمنة السوق وحركات المجتمع المدني، والحركات الدينية الأصولية التي أيضاً ترى أنها صالحة لكل العالم ولا تعترف بالحدود، بل تأخذ من الإصلاح شعاراً عالمياً لها، وكذا الحال لحركات الإسلام المعاصر التي تتبنى خطاباً حديثاً وإصلاحياً جديداً، يواجه فيه ما هو سائد ورتيب لا يتجدد.

أما النظرية الرابعة والأخيرة فهي: نظرية الفاعلين، التي تركز على العناصر الفاعلة التي أوجدت (الحدائنة المتعددة)، فالتركيز لا يكون فقط على المؤسسة الدينية: كالكنيسة أو المسجد، بل التركيز على العناصر الفاعلة وغالباً ما تكون في خارج هذه المؤسسات، حيث يستغل الفاعلون الحريات المتاحة للتعبير والرأي العام، فيجد الأصولي حقه في الكلام والحشد، وكذلك الوسطي يحصل على ذات الحيز.

وختاماً: أتفق مع الكاتبين بأن الحدائنة والعصرية لا يعارضان الدين في شيء، بل إن الشخص العصري قد ينقد الدين باسم الحدائنة، وقد ترى شخصاً آخر ينقد الحدائنة باسم الدين، وأن هذا العصر هو عصر الهيمنة الدينية، والتي من المهم محاولة فهمها من خلال النظريات السابقة. وأضيف عليهما أن كلا من الهيمنة الإسلامية، بشقيها الأصولي والوسطي، يستخدم معطيات الحدائنة وأدواتها في نشر ما يدعو إليه.

إن على الرغم من الفصل الظاهري للمؤسسة الدينية، فإن الدين حاضر في الكثير من التحليلات حتى السياسية منها، وإن الكثير من الأفكار حول الفصل المطلق للدين عن الحياة العامة هي غير دقيقة وتتسم بالتعميم.

أما النظرية الثانية: فهي نظرية الخيار العقلاني وهي النظرية المطبقة في أمريكا. وهي تركز على مبدأ العرض والطلب، حيث تتنوع العروض الدينية تبعاً لحاجة الناس. وتزدهر في الحيز الأمريكي عروض متنوعة وبالغة التباين والتمايز، إلا أن المكان والإنسان الأمريكي يتقبلانها. ويُعزى الباحثان السبب إلى أن أمريكا على عكس النظام الأوروبي الذي ذكرناه سابقاً، لم تتصادم مع الدين، وأن الفصل بين السلطة والدين كان محددًا منذ البدء، على عكس أوروبا التي دخل فيها الدين كمنافس على السلطة. أما الدين في أمريكا فهو خيار عقلائي حر، تمارسه أينما شئت وكيفما شئت، دون أن يتصادم مع السلطة، فهو غير معني بها ولا يناقض عليها. يذكر الباحثان أن السوق الدينية في أمريكا مزدهرة، وأضيف إلى ما ذكره أنه مزدهر إلى درجة ابتكار أديان جديدة؛ فالدين في أمريكا مرتبط بالسوق ارتباطاً وثيقاً، وأثناء بحثي عن هذه العلاقة وجدت كتاباً مهماً، وهو (New Religions and the Theological Imagination in America) يتناول دراسة لعينة من ستة أديان جديدة نشأت في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، وهي: Mormonism, Christian Science, Theosophy, The Unification Church, Scientology and The New Age Movement. وهذه التجربة الأمريكية، لها خصوصية معينة، لا تنطبق

يطرح الكاتبان النموذج الأوروبي العلماني بوصفه نموذجاً استثنائياً، ويستشهدان بالسوق الدينية الراجحة في أمريكا، ونشاط المسيحية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ماوراء الصحراء، وظهور جماعات تطلق على نفسها (الإنجيليون الجدد)، وحالات التمسك بالإنجيل الكاثوليكي في الشرق الآسيوي: كالفلبين وكوريا الجنوبية. والصعود الديني في الشرق الأوسط والإحياء الديني في القارة الهندية مستهدين بما قاله عالم الاجتماع واللاهوتي الأمريكي بيتر برغر عام 1992: « بأن العالم يتحول دينياً إلى حد لم يبلغه من قبل »، ولفهم هذا التغيير الحاصل، يستعرض الكاتبان ثلاث أدوات نظرية:

أولها: النظرية العلمانية والتي تفترض أن ظاهرة الانسلاخ عن الدين لصالح العلمنة سوف تتحول إلى ظاهرة عالمية مع تقدم المد الحدائني في العالم. ويقول الكاتبان إن النظام العلماني من الصعب تطبيقه أو تعميمه خارج السياق الأوروبي، لاختلاف المحيط الذي يحكم العلاقة بين الدين والمجتمع. كما أن الظروف التي ساعدت على نشوئه، وخاصة حركة التنوير والتحديث الفرنسية، أعادت تشكيل علاقة الدين والدولة. حيث أصبحت المدرسة ومؤسسات الدولة تحل محل الكنيسة. ويقول الكاتبان إن الصراع التاريخي بين الدين والدولة في فرنسا يُبرر هذا الفصل، إلا أن تبعاته لاتزال موجودة وغير مفهومة، خاصة فيما يتعلق بقضية حجاب الفتيات في المدارس ومنع فرنسا له. وهنا أختلف مع الكاتبين، حيث إن قضية الحجاب ليست مشكلة غير مفهومة كما يقولان، بل هي قضية مفهومة جداً وواضحة خصوصاً من الجانب التشريعي. فالدستور الفرنسي صان حرية ممارسة الشعائر الدينية، إلا أن القوانين المنظمة للدستور أوجدت قوانين تمنع ارتداء أي شيء يشير إلى هوية دينية في المدارس الرسمية فقط، وهذا يشمل كل الرموز الدالة على دين معين وليس الحجاب إلا رمزاً من الرموز هذه، حاله حال الصليب، فارتداءه يمنع بذات القانون. هذا من باب التوضيح، حيث إن القارئ للمقال في غياب شرح لهذه النقطة، سيفهم أن المنع موجه للمسلمين فقط دون سواهم. ولختم نقطة العلمانية نقول